سميح سعاده

(نائب رئيس مجلس الإدارة - المدير العام لبنك بيمو ش.م.ل. BANQUE BEMO S.A.L)؛

المسؤولون غير مسؤولين يختلفون على كل شيء ولا تجمعهم المصلحة الوطنية العليا

يؤكد سميح سعاده، نائب رئيس مجلس الإدارة – المدير العام لبنك بيمو، في حديث لمجلة «البيان الإقتصادية»، أن الحل في لبنان يكمن في رؤية جامعة تؤسس لإعادة الثقة، وبالبدء بخطوات أكثر من ضرورية لإنعاش الحركة الإقتصادية.

ومن بين أبرز هذه الخطوات توحيد الأرقام المتعلقة بـ«الفجوة»، وتوحيد سعر الصرف لأنه الأساس في تلك الحركة، ومقاربة الحالة الإجتماعية التي تحتاج لبناء الأمن الإجتماعي بطريقة عملية.

وحول أبرز المبادرات التي قدمها البنك كدليل على حرصه على إعادة الثقة بالقطاع المصرفي وفي الإقتصاد اللبناني، يشير سعاده إلى برنامج "DEPOSIT PROTECTION SCHEME"، الهادف إلى استعادة الإستقرار المالي، إضافة إلى الأداة الإئتمانية الجديدة "SOCIAL UTILITY TRUST"، فضلاً عن برنامج التدريب الرقمي وجائزة التميّز الصناعي ومبادرة العودة إلى جذور الأرز.

استراتيجية بنك بيمو والسبل الكفيلة لإنعاش الإقتصاد

■ ما هي محاور استراتيجية مصرفكم في ظل الازمات التي تعيشها البلاد؟

– بالرغم من الأوضاع السائدة، والوضع المالي المأزوم استمر بنك بيمو بتقديم مجمل الخدمات المصرفية الممكنة، وذلك بهدف مساعدة العملاء والتخفيف من حدّة الأزمة. فلطالما اعتبرت إدارة بنك بيمو أنه من الواجب الإستمرار في تقديم الخدمات المصرفية كونها حاجة وحقّ للعميل. فاستمرينا بفتح الحسابات لمجمل العملاء الذين يتمتعون بالمعايير المطلوبة والمحددة من المصرف، كما كنا سباقين بفتح حسابات الأموال الجديدة، فأصدرنا بطاقات ائتمان ودفاتر شيكات مخصصة لهذه الأموال، وذلك تسهيلا للعمل، فكانت مبادرة ضمن الممكن ساعدت في تخفيف أعباء الأزمة واستجابة للتطورات المستجدة.

وضمن شعارنا لعام ٢٠٢١ «عام الإيمان»، ولنبقي الأمل في ظلّ أزمة مستعصية استمرينا في تقديم خدماتنا المشخصنة للأشخاص والشركات، وذلك من ضمن التعاميم والقوانين الملزمة، فلم نخلوا جهدا للحفاظ على استمرارية العمل حفاظا على ثقة العملاء. إن الوضع الإقتصادي والمالي صعب ومقلق، لكننا نتحلى بالإيمان للخروج من هذا المأزق. فالمسؤولون غير مسؤولين يختلفون على كل شيء ولا يجمعهم إلاّ مصالحهم الشخصية، إن لم تكن الطائفية. ونظرا لعمق الخلاف على تموضع لبنان فإن الحد الأدنى لرؤية جامعة تؤسس لإعادة الثقة وللبدء في العمل لبناء لبنان جديد مبنيا على الإقتصاد المنتج والسليم يبقى الحل. فبوجود رؤية ووفاق على المبادىء يجب البدء بما يلي لإعادة الثقة وانتعاش الحركة الإقتصادية:

- يجب توحيد الأرقام مما يسمى الفجوة وذلك للعمل على الحل المناسب.
- توحيد سعر الصرف لأنه الأساس في الدورة الإقتصادية وفي أيّ نهوض منشود. فكيف نستطيع أن نعمل في وجود هذا الكم من أسعار الصرف؟
- مقاربة الحالة الإجتماعية والتي تتطلب العمل لبناء الأمن الإجتماعي بطريقة عملية وبناءة نظرا لتردي الحالة الإقتصادية لدى العديد من الأسر اللبنانية.

ان هذه المقاربة هي البداية لمسار طويل في الإنتظام المالي العام، والذي يعتبر الإستراتيجيات الإقتصادية والمالية وإدارة مرافىء الدولة الركيزة الأساس للبدء جدياً بالعملية الإصلاحية، وترميم الثقة لتحفيز الإقتصاد وإمكانية إعادة لبنان الى الأسواق العالمية. عندها نحافظ على أموال المودعين المحقة وتصبح إعادتها بفترة معقولة واقعية ومؤكدة.

■ ما هي السبل الكفيلة بإعادة انعاش القطاع المصرفي؟

– أن الخسائر الناجمة عن الإنهيار طالت المجتمع بكل مكوناته، فإن الفجوة في الأرقام ما هي إلاّ «رأس جبل الجليد» من الخسائر التي طالت اللبنانيين ومؤسساتهم. فالسياسات الخاطئة والكيدية يجب أن تتوقف، بدءا بتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة للقيمين على السلطة. وتبقى خطة الرئيس ميقاتي بتوزيع الخسائر على مجمل القطاعات من الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمودعين (إذا ما توجب)، هي مقاربة عملية ومحقة علّنا نبدأ بالخروج من هذا المأزق الذي يتفاقم. وفي ظلّ الوفاق على الخطة تصبح الحاجة ماسة لقطاع مصرفي سليم ومعافى لتحريك عملية البناء وإعادة الدورة الإقتصادية الى مسارها السليم. فيعاد النظر في بناء هذا القطاع على أسس مصرفية سليمة وإدارة تحكمها الحوكمة ضمن استراتجية اقتصادية ومالية تركز على القيمة المضافة للفرد اللبناني والإقتصاد المنتج.

أن القطاع المصرفي يتمتع بخبرات عميقة ولديه الإمكانيات للنهوض. وكل ما يحتاج إليه هو الرؤية والوفاق بين الفرقاء اللبنانيين، فيكون السّباق في بثّ الروح والثقة بهذا الوطن، ولتحريك عجلة الإقتصاد لمصلحة لبنان والمودعين. إنني أجزم أن مقومات الإقتصاد اللبناني لا تزال قابلة للحياة، وكل ما يحتاج إليه هو وحدة اللبنانيين والإيمان بهذا الوطن ضمن أسس جامعة تقبل الآخر وتعمل لمصلحة الجميع وعندها يكون القطاع المصرفي الذي يبقى ركن أساس الرافعة اللازمة للنهوض وهو أهلٌ لها.

القطاع المصرفي يتمتع بخبرات عميقة ولديه الإمكانيات للنهوض

مبادرات بنك بيمو لعام ٢٠٢١

■ هل من برامج طرحها مصرفكم او قد يطرحها تتلاءم والظروف؟

– تماشياً مع واجبات بنك بيمو وحرصه على المساهمة في إعادة الثقة في القطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني، قدم بنك بيمو عدة برامج ومبادرات تتلاءم مع الظروف، وتحدّ من جدل الأزمة والأعباء. ومن هذه البرامج: "Deposit Protection Scheme" بالتعاون مع "Europe-Banque Privee BEMO"، الهادف الى استعادة الإستقرار المالي والتخفيف من حدّة الأزمات لتأمين الحماية للودائع الجديدة بالعملات الأجنبية للأفراد والشركات.

- إطلاق بنك بيمو الأداة الائتمانية الجديدة "Social Utility Trust"، يهدف الى تسهيل وخفض التكاليف الى جانب رفع الشفافية والحوكمة في مجال التبرعات.
- شارك بنك بيمو في أداة تحليل الهوة بين الجنسين، لمبادئ تمكين المرأة "Women's Empowerment Principles"، لتقييم الثغرات فيها وتحديد فرص التحسين.
- أطلق بنك بيمو برنامج «التدريب الرقمي»، لمساعدة طلاب الجامعات في استكمال متطلبات مناهجهم التعليمية.
- بالتعاون مع شركة "Comin Insurance"، أطلق بنك بيمو، مبادرة «أجهزة كمبيوتر محمولة لتعليم أطفالنا» لدعم قطاع التعليم اللبناني.
- أطلق بنك بيمو «جائزة التميّز الصناعي»، بالشراكة مع كلية إدارة الأعمال والعلم الإداري في جامعة القديس يوسف، ذلك مع هدف البنك للمساعدة في إستعادة الثقة بالإقتصاد اللبناني، وتخفيف العبء والتحديات التي يواجهها حالياً.
- بالشراكة مع جمعية جذور لبنان، أطلق بنك بيمو مبادرة «العودة إلى جذور الأرز»، التي تهدف إلى تخصيص عدد من أشجار الأرز، لصالح أشخاص من أصل لبناني مقيمين في بلاد الاغتراب، مقيمون خارج لبنان، وآباؤهم لا يحملون الجنسية اللبنانية. ■